قيمتها ٥,٦ مليار ريال

الدعوة إلى تنمية الصادرات الصناعية والاهتمام بالصناعات المعتمدة على المواد الخام المحلية

كتب/علي البشيري

■.. بلغ حجم الصادرات الصناعية خلال عام ٢٠٠٢م نحو ٥,٦ مليار ريال مقارنة بنحو ٤,٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٢م بزيادة تقدر بنحو ٧٠٠ مليون ريال، ووفقاً لدراسة رسمية فإن حجم الصادرات الصناعية اليمنية ما زال ضئيلاً وذلك نتيجة ضآلة معدل النمو في القطاع الصناعي والذي يواجه صعوبة في زيادة الطاقة التصديرية وذلك نتيجة للمنافسة الشديدة في دول الجوار التي تملك قاعدة صناعية متطورة.

وتتركز الصادرات الصناعية في دول شرق افريقيا «اثيوبيا، جيبوتي، تنزانيا، الصومال» وذلك نظراً لانخفاض القوة الشرائية لدى المستهلك في تلك الدول بالإضافة إلى تشابة العادات والتقاليد ووجود جاليات يمنية في هذه الدول.

وطالبت الدراسة التي أعدها المجلس الأعلى لتنمية الصادرات بتشجيع قيام صناعات غذائية تصديرية ومعتمدة على المواد الخام المحلية وتصديرها كمنتجات نهائية إلى الأسواق الخارجية بدلاً عن تصديرها في صورتها الأولية وكذا تنمية الصناعات لبعض القطاعات التصديرية الواعدة كصناعة الجلود الخام وزيادة حجم تصديرها كمواد مصنعة ونصف مصنعة مشيرة إلى أن هذه المادة متوفرة في بلادنا وبهدر منها أكثر من ٧٥٪ كما أنها تصدر خام بأسعار زهيدة.

كما دعت إلى الاهتمام بصناعة الملابس من خلال إضافة قيمة مضافة إلى القطن وتصنيعه إلى ملابس والاستفادة من تجارب بعض الدول مثل بنجلادش التي حققت أكثر من ٤ مليارات

دولار سنوياً من صادرات الملابس، وتشكل الصادرات الصناعية نحو ١٪ من إجمالي الصادرات اليمنية الاجمالية ونحو ١٠٪ من الصادرات غير النفطية.

إلى ذلك دعت دراسة القطاع الصناعي إلى ضرورة العمل والتقيد بالمواصفات القياسية التي تحميهم بالدرجة الأولى من العولمة والعمل على تطوير وتنمية الصناعات الوطنية ورفع الكفاءة الانتاجية وتطبيق مبدأ التحسين المستمر، وأكدت الدراسة التي أعدها المهندس/ أحمد البشه نائب مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس بأن المواصفة هي الوثيقة الأساسية في تقدم وتطور الصناعة والتي يجب على المعنيين الاهتمام بالمواصفات من حيث التطبيق والالتزم بتنفيذ ما ورد فيها من شروط ومتطلبات، وأشارت إلى العوائق الفنية والرقابية التي تحول دون تنمية الصناعات الوطنية سواء من حيث الصناعيين أنفسهم أو نتيجة القوانين والانظمة السارية والاجراءات التي تعيق العملية الصناعية أو ضعف العلاقة بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى ذات العلاقة منوهة بأن من أبرز هذه العوائق هو ارتفاع تكاليف الانتاج للمواد الخام ومستلزمات الانتاج ونقص الخامات المحلية والاعتماد على الخامات والمواد الأولية المستوردة برغم توفر الكثير من الخامات والمواد الأولية المحلية التي تتميز بها بلادنا وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية بالعالم نتيجة الاحداث التي تنعكس سلباً على هذه الصناعات، وزيادة العرض مع انخفاض الطلب نتيجة انتشار بعض السلع المستوردة المشابهة والتي تدخل عبر التهريب أو التي تكون بجودة أدنى وتباع بسعر أقل خاصة في ظل انخفاض المستوى المعيشي للفرد مما يجعله يحجم عن شراء السلع الجيدة ذات الجودة الأعلى ويقبل على شراء منتجات أقل تكلفة.

كما أكدت الدراسة تدني وضعف الوعي لدى المستهلك في عدم حسن اختياره للسلع والمنتجات التي تلبي رغباته وتشبع حاجياته وإحجامه عن شراء السلع الوطنية وقبوله على شراء السلع المستوردة مهما كانت جودتها، وكذا تدني الحملات الإعلامية الخاصة بالتوعية وعدم تعاون بعض وسائل الإعلام الرسمية بنشر الوعي والتثقيف للمستهلك وبشكل دائم ومستمر وعدم اهتمام بعض المصنعين بتطوير وتحديث صناعتهم بما يتواكب مع التطورات الحديثة والتكنولوجية اللازمة لتنمية قدارتهم ورفع كفاءتهم الانتاجية وعدم اهتمام بعض المصنعين بعملية الترويج لمنتجاتهم وإشهارها حتى تتمكن من الانتشار والمنافسة أمام المنتجات المستوردة، وعدم اهتمام معظم الصناعات الوطنية بمبدأ التحسين المستمر ومعايير الجودة المطلوبة، بالإضافة إلى عدم وجود الدراسات والبحوث من قبل المصنعين لمعرفة جدوى إقبال منتجاتهم بالسوق الداخلي والخارجي.

توقع نمو الاقتصاد الفرنسي بنسبة ٢,٥٪ العام المقبل

■.. باريس (رويترز)

قال جان بيير رافاران رئيس الوزراء الفرنسي أمس السبت انه متمسك بتوقعاته تحقيق نمو نسبته ٢,٥ ٪ في العام القادم رغم بيانات الاسبوع الماضي التي أظهرت نمو الاقتصاد بنسبة ٠,١ ٪ فقط في الربع الثالث من هذا العام.

وفي مقابلة مع صحيفة لوبروجريه دي ليون ستنشر غدا الاحد قال رافاران: "أنني متمسك تماما بتوقعاتنا للنمو (٢,٥٪) وخفض البطالة." ووزع مكتب رئيس الوزراء تصريحاته امس السبت.

وقال رافاران: "لم اندهش من نتيجة الربع الثالث لأن عدة مؤشرات أظهرت بالفعل ان شهري يوليو واغسطس كانا ضعيفين."

وجاء ما يسمى "بالتقدير السريع" للنمو الذي نشره مكتب الاحصاء امس الاول بتحقيق نمو نسبته ٠,١٪ فقط أقل من نسبة ٠,٤ ٪ التي اجمع اقتصاديون عليها في مسح أجرته «رويترز» وهو اضعف معدل نمو منذ الربع الثاني من العام الماضي.

لكن رافاران قال: ان هناك أيضا علامات ايجابية مثل زيادة الانتاج الصناعي في سبتمبر بنسبة ٣,٢ ٪ وهي اكبر زيادة منذ ابريل ١٩٩٧م.

وقال: إن النمو في ٢٠٠٤م سيكون أعلى من توقعاتنا في الموازنة بتحقيق نسبة ١,٧٪ .. ففي نهاية سبتمبر كان قد بلغ بالفعل ٢٪." مضيفا أن النمو في ٢٠٠٥م سيكون أقوى بكثير من المتوسط الذي شهدته البلاد منذ عام ٢٠٠٢م .

وقال رئيس الوزراء الفرنسي: ان الحكومة متمسكة بتوقعاتها ان عدد العاطلين عن العمل سيقل بنسبة ١٠٪ في العام القادم.

مصفاة حمص تكرر ١,٥ مليون طن من النفط

■.. دمشق/سبأ..

بلغت كميات النفط المكرر في مصفاة حمص خلال الربع الثالث من العام الجاري حوالي ١,٥ مليون طن توزعت بين النفط الخفيف ٦٥٥ ألف طن والثقيل ٩٢٨ ألف طن بنسبة مئوية بلغت ١١٨٪ عن العام الماضي.

كما بلغت كمية الانتاج الفعلي من المشتقات النفطية ١,٥ مليون طن متري وإنتاج المصفاة من الزيوت المعدنية حوالي ١٦ ألف طن متري، وبلغت كمية المشتقات المصدرة ٨٩٣٠٥ أطنان من مختلف المشتقات.. بينما بلغت كمية المشتقات التي تم تسويقها من المشتقات النفطية بما فيها مبيعات المصفاة الاستهلاك الذاتي ١,٣ مليون طن، في حين تم تسويق ١٥٨٩٥ طنا من الزيوت المعدنية.

فيما بلغت الكمية المباعة للمواطنين ٧٨,٣ مليون متر مكعب:

١١٦,٣ مليون متر مكعب كمية المياه المنتجة خلال عام ٢٠٠٣م

،كتب/ أحمد الطيار

بلغ اجمالي كمية المياه المنتجة في بلادنا عبر المؤسسة العامة للمياه وفروعها بالمحافظات للعام ٢٠٠٣م حوالي ١١٦,٣٤٦ مليون متر مكعب.

فيما بلغت المياه المستهلكة والمباعة للمواطنين ٧٨,٣٣٢ مليون متر مكعب وبحسب احصائية رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء فقد احتلت محافظة عدن والوحدات التابعة لها المرتبة الأولى في كمية المياه المنتجة حيث انتجت الوحدات التابعة للمؤسسة العامة للمياه ٣٨,٨٣٨ مليون متر مكعب وبنسبة ٣٣٪ ويليها صنعاء بـ ٢٠,٣ مليون متر مكعب ثم الحديدة بـ ١٣,٢ مليون متر مكعب والمكلا والشحر والغيل في حضرموت بـ ١١,٥٧ مليون متر مكعب ثم سيئون وتريم بـ ٨,٧٩ مليون متر مكعب وتعز بـ ٧,٣ مليون متر مكعب، وذمار و إب بـ ٧,٦ مليون متر مكعب فيما بقية الفروع لم يتجاوز انتاجها ٦٠,٪.

وأشارت الاحصائية إلى أن عدن والوحدات التابعة لها جاءت على رأس قائمة المحافظات المستهلكة للمياه حيث بلغ اجمالي استهلاكها من المياه المباعة من قبل فرع المؤسسة العامة للمياه أكثر من ٢٧,٩ مليون متر مكعب وبنسبة ٧٢٪ من المياه المنتجة من قبل المؤسسة العامة للمياه في عدن يليها صنعاء حيث تم بيع ١٢,٩ مليون متر مكعب وبنسبة ٦٣٪ من المياه المنتجة فيها ثم الحديدة حيث تم استهلاك ٨,٢ مليون متر مكعب ثم المكلا ٧,٥ مليون متر مكعب ثم سيئون وتريم بـ٦,٠٢ مليون متر مكعب ثم ذمار ٣ ملايين متر مكعب وإب ٣ ملايين متر مكعب.

وأكدت الاحصائية أن النسبة المباعة من المياه المنتجة لم تتجاوز نسبة ٦٧,٣٪.

وأضافت: أن اجمالي عدد المشتركأين بخدمات المياه المقدمة من المؤسسة قد تجاوز ٤٣٣,٤ ألف مشتركاً فيما بلغ عدد المنتفعين من خدمات المياه أكثر من ٣,٠٣٣ مليون نسمة وبمتوسط ٢٥,٨ متر مكعب في العام لكل فرد.

وجاءت عدن في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد المنتفعين لخدمات المياه المقدمة من المؤسسة أكثر من ٨٣٤ ألف نسمة يليها صنعاء بـ ٥٠٣ آلاف منتفع ثم الحديدة بـ ٣٣٨,٥ ألف مستفيد فالمكلا والشحر والغيل بـ ٢٩٦ ألف مشتركاً فتعز ٢٨١ ألف مستفيد وإب ١١٩ ألف منتفع، كما أن نسبة المشتركأين في عدن هي الأعلى حيث بلغت ٢٧٪ من اعداد المشتركأين في خدمات المؤسسة العامة للمياه بواقع ١١٩,١٢ ألف مشترك يليها صنعاء بـ ٧١,٩ ألف مشتركاً وبنسبة ١٦,٦٪ فالحديدة بـ ٤٨ ألف مشتركاً وبنسبة ١١٪ فالمكلا والشحر بـ ٤٢,٣ ألف مشتركاً وبنسبة ٩,٨٪ وسيئون وتريم بـ ٣١,٥ ألف مشتركاً وبنسبة ٧,٢٧٪ ثم إب ١٧ ألف مشترك وبنسبة ٣,٩٪ وذمار ١٣,٠٩ ألف مشتركاً وبنسبة ٣٪ وباجل ٦٠١٤ مشتركاً ورداع ٥٩٨٧ مشتركاً وبيت الفقية ٥٥٣١ المشتركين وبقية الفروع لم تتجاوز نسبة المشتركأين بها ٤٠,٪ من اجمالي الاشتراك العام للفروع الـ ٢٧ .

رفع الطاقة الانتاجية لمحطة الغاز بصعدة

صعدة/خالد السفياني

أوضح الاخ صالح احمد مبخوت مدير فرع شركة الغاز اليمنية بمحافظة صعدة ان فرع الشركة بالمحافظة بذل جهودا مكثفة خلال النصف الأخير من شهر رمضان الماضي في توفير التزايد المستمر في احتياج واستهلاك الغاز في المحافظة من خلال رفع الطاقة الانتاجية لمحطة تعبئة الغاز بصعدة الى ٣٥٠٠ أسطوانة في اليوم الواحد والتسويق المباشر لكميات هائلة من الاسطوانات إلى الأسواق والأحياء ذات الكثافة السكانية الكبيرة والبيع للمواطن بالتسعيرة الرسمية والذي بدوره وضع حد لمحاولات احتكار المادة من بعض محلات توزيع الغاز في المحافظة .

وأشار مدير فرع الشركة بصعدة الى ان المحطة تمتلك احتياطيا من الاسطوانات يقدر بـ ٢٧٠٠٠ اسطوانة غاز جاهزة للتوزيع والبيع للمواطن وان المواد متوفرة وفي متناول المواطن حيث تم توفير كامل احتياجات محلات توزيع الغاز في مختلف المناطق لخلق توازن في السوق بين حجمي الطلب والعرض للمادة وتوفير احتياجات وطلبات المواطنين منها خلال فترة العيد السعيد «عيد الفطر المبارك» .

توقعات بانخفاض النمو في ألمانيا العام القادم

■..برلين/رويترز

قال معهد (اتش.دبيلو.ديلبو.ايه) الالماني للبحوث الاقتصادية ان النمو الالماني سيكون على الارجح اقل من المتوقع في العام القادم بسبب اسعار النفط المرتفعة وصعود اليورو امام الدولار.

وقال يورج هاينز الخبير الاقتصادي في المعهد لصحيفة تاجشبيجل ام زونتاج ان التطورات الاخيرة تعني ان النمو في المانيا هذا العام سيقل عن معدل ١,٨ ٪ الذي توقعه الشهر الماضي بشكل مشترك معهد (اتش.دبيلو.ديلبو.ايه) والمؤسسات البحثية الخمس الرائدة الاخرى في البلاد.

ووفقا لنسخة مقدمة من التقرير الذي نشرته الصحيفة اليوم الاحد قال هاينز ومقره هامبورج للصحيفة "سنستطيع هذا العام تحقيق نمو نسبته ١,٧ ٪ فقط .. وفي ٢٠٠٥ لا استبعد تراجعا في اتجاه ١٪" وتوقعت المعاهد الستة نمو أكبر اقتصادات اوروبا بنسبة ١,٥٪ في ٢٠٠٥ .

وجاءت تعليقات هاينز بعد ان اظهرت بيانات امس الاول ان الاقتصاد الالماني نما على اساس فصلي بنسبة ٠,١٪ فقط خلال الفترة من يوليو الى سبتمبر بما يقل كثيرا عن المتوقع ،فيما تضررت الصادرات الالمانية نتيجة الصعود الكبير في اسعار النفط.

وقال هاينز "صدمة اسعار النفط تقوض الدينامية .. ايضا في الدول التي تصدر اليها المانيا" مضيفا ان صعود اليورو في الآونة الاخيرة الى اعلى مستوياته على الاطلاق امام الدولار عامل آخر سيقيد النمو الالماني.

وفي مقابلة نشرت في عدد السبت من صحيفة شتوتجارت ناخريختن قال المستشار الالماني جيرهارد شرودر انه قلق بسبب سعر صرف اليورو مقابل الدولار واسعار النفط التي زادت نحو ٣٠٪ في الربع الثالث. ودفعت البيانات الالمانية اضافة الى بيانات النمو الفرنسي الاقل من المتوقع النمو الاقتصادي في منطقة اليورو نزولا الى معدل فصلي نسبته ٠,٣ ٪ في الربع الثالث. ويوم الثلاثاء الماضي دفع الهبوط الحاد المفاجئ في مؤشر معهد (زد.في.دبليو) لثقة المستثمرين في نوفمبر الاقتصاديين الى التحذير من احتمال تزايد تباطؤ النمو الالماني في الربع الاخير.

ملخص كتاب :

(١ - ٢)

مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية

□ ازداد اهتمام العالم باستبدال الوقود الأحفوري التقليدي، كالفحم الحجري والنفط، بالغاز الطبيعي ذي الاحتراق النظيف، بسبب المخاوف البيئية والالتزامات الدولية من خلال الاستجابة لمطالب الحد من الانبعاثات الغازية الضارة، وأدى هذا الاهتمام المتنامي في توليد الطاقة والتقدم في تحرير التشريعات المتعلقة بأسواق الخدمات والإنجازات التي حققتها تقنيات الغاز، إلى تحديات جديدة، وفي الوقت نفسه وفرت فرصاً كبيرة لنمو صناعة الغاز الطبيعي، وبناءً على هذا فإن السؤال المطروح في هذا المجال هو : هل سيصبح الغاز الطبيعي الوقود الذي سيعتمد عليه النمو في القرن الحادي والعشرين؟

يعرض هذا الكتاب - أيضاً - العوامل والمحددات التي تصوغ إمكانيات وآفاق الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية، ويقدم خبراء الصناعة، الذين ضم هذا الكتاب مساهماتهم، رؤية حول موضوعات تتراوح بين الفرص التجارية والقيود المتعلقة بالتنقيب عن الغاز الطبيعي وانعكاساته على صناعة النفط العالمية، وبين تقنيات الغاز الناشئة التي باتت تتطور بصورة كبيرة، كما يتناول تقييم اثر التنظيم الحكومي والتحرير على الصناعة من خلال الرؤى الكندية والأوروبية، وكذلك يقوم بتحليل التطورات الإقليمية في السوق الآسيوية بهدف تقديم رؤية أشمل للتوجهات القديمة والمستقبلية في صناعة الغاز الطبيعي.

من المتوقع أن يقوم الغاز الطبيعي بدور مهم في أسواق الطاقة العالمية للعديد من الأسباب، أبرزها ما يتعلق بالتكلفة وشروط البيئة العالمية وكثرة الإنجازات المتعلقة بتطبيقات الغاز واستخداماته، وقد قام العديد من الخبراء المتخصصين بمناقشة هذا الدور المستقبلي في ضوء عدد من التجارب الموجودة فعلاً في العالم.

تيموثي كونسيدين وآدم روز

□ يتساءل الباحثان «تيموثي كونسيدين» و«آدم روز» : هل يمكن أن يصبح الغاز الطبيعي وقود النمو للقرن الحادي والعشرين؟ ويؤكدان أن ثمة توجهات ظهرت مؤخراً توحي بوجود مستقبل مشرق للغاز الطبيعي، ذلك أن الفاعلية العالية والتكاليف الرأسمالية المتدنية لتقنية توربينات الغاز ذات الدائرة المؤتلفة تحتفظ بجاذبيتها الشديدة لدى مولدات الطاقة الكهربائية، وإذا ما قورن الغاز الطبيعي بالفحم والنفط فإن احتراق الغاز الطبيعي يكون نقياً إلى حد بعيد، وهي خاصية يمكن أن تصبح عنصراً مهماً جداً في المنافسة إذا سنّت الحكومة ضريبة الكربون أو حددت نسباً لتخفيض انبعاثات غازات التدفئة، وفي الوقت الذي توفر فيه الطاقة النووية مصدر طاقة خالياً من الكربون، فإن التكاليف الرأسمالية العالية وقضايا النفايات النووية ومخاوف السلامة والأمن قد تحد جميعها من تطورها المستقبلي، كذلك توجد هناك تطورات تقنية يمكنها توسيع السوق أمام الغاز الطبيعي، وتوسع - أيضاً - استخداماته في المواصلات ومولدات الطاقة المنزلية، من جهة ثانية فإن التكلفة العالية لنقل الغاز الطبيعي قد تزيد من الأسعار التي يباع فيها للمستهلك النهائي، ويحد بالتالي من الزيادة في الاستهلاك، على الرغم من ضخامة احتياطياته، ويحاول هذا الفصل موازنة هذه العوامل في مناقشة دور الغاز الطبيعي المستقبلي في أسواق الطاقة العالمية.

يبدأ هذا الفصل بإلقاء نظرة عامة على أسواق الغاز، وتقديم رؤية تاريخية بشأنها، ثم تتم مناقشة القضايا التشريعية والأفكار والمفاهيم الخاطئة التي حافظت عليها وأدت إلى استمرارها، والتي بدأت، في نهاية الأمر، تتكشف منذ ثمانينيات القرن العشرين مع تطور أسواق الغاز غير المقيدة والمستجدات الأخيرة في السوق منذ بدء العمليات التجارية الآجلة المنظمة في الغاز الطبيعي في «هنري هوب» في نيسان/أبريل ١٩٩٠م، وكذلك فقد تم تطوير نموذج مبسط للمنافسة بين أنواع الوقود الرئيسية الثلاثة : النفط والغاز الطبيعي، والفحم، ويوفر هذا النموذج رؤى في درجة المنافسة في السعر بين أنواع الوقود هذه ويضع أسس تطوير تنبؤاتنا لعشرين سنة قادمة للوضع النسبي للغاز الطبيعي في أسواق الطاقة العالمية، وتزودنا هذه التنبؤات كذلك بأسس مقارنة التأثير المستقبلي لضريبة الكربون المحتملة على أسواق الطاقة الأولية، ويتوسع هذا التحليل بمناقشة القوى الخارجية الرئيسية التي يمكن أن تؤثر بصورة جذرية في مستقبل الغاز الطبيعي، بما في ذلك السياسات البيئية وتحرير أسواق الكهرباء وتطوير تقنيات جديدة.

تشير الدلائل إلى أن الغاز الطبيعي سوف يواصل الاحتفاظ بحصته أو زيادتها في أسواق الطاقة خلال العشرين عاماً المقبلة، ولا يمكن اعتبار ضريبة الكربون علاجاً لكل المشكلات بالنسبة للغاز الطبيعي، وعلى الرغم من أن الغاز يعاني أقل من الفحم والنفط، إلا أنه يعاني انخفاضاً في مبيعاته في السنوات الأولى من فرض ضريبة الكربون مع تخفيض المستهلكين لاستهلاكهم الإجمالي من الطاقة، وبرغم ذلك إلاّ أن الغاز يزيد من حصته في السوق على المدى البعيد.

تدعم دراسة قام بها «بينداليك» - حيث يظهر السجل التاريخي لأسعار النفط منذ عام ١٨٦٠م عدم وجود توجه واضح في الأسعار - افتراضنا للحالة الأساس لأسعار الطاقة الحقيقية الثابتة، وعلى أي حال فإن نتائجه بالنسبة للغاز الطبيعي تعد شاملة، وإذا واصلت أسعار الطاقة توجهاتها الحالية، مع انخفاض أسعار النفط والفحم وارتفاع بسيط في أسعار الغاز الطبيعي، فإن استهلاك الطاقة سيكون أعلى وتنخفض حصة الغاز نوعاً ما.

هل يكون الغاز الطبيعي «الوقود المفضل» في العقود المقبلة؟ واستنتاجنا هو أنه لن يكون تفضيلاً دائماً، ولكن من المحتمل أن يكون وقود النمو، ومن العوامل التي تساعد على التقليل من إمكاناته نوعاً ما استمرار تكلفة الفحم المفضلة بالنسبة للحمل الأساسي في محطات الطاقة القائمة، والضغوط من جماعات المصالح الخاصة لصالح أنواع الوقود الأخرى، وقوى الاحتكار المحتملة الناجمة عن تحرير التشريعات، وموازنة هذه العوامل تعد بصورة ما نطاقاً واسعاً لمجالات الاستخدام النهائي.

تحرير صناعة الغاز الطبيعي الأوروبية ومضامينها

بول هورسنيل

□ تهيمن اعتبارات البنية التحتية على تركيبة صناعة الغاز، فالغاز ليس منتجاً يسهل نقله كالنفط، ومثل هذه التجارة الدولية تحتاج إما إلى أنظمة أنابيب طويلة المدى أو إلى تدبير احتياطي من الغاز الطبيعي المسال، ومن هذا المنطلق تميل اقتصادات الحجوم الضخمة المرتبطة بأنظمة النقل بواسطة الأنابيب نحو الاحتكارات الطبيعية، بالإضافة إلى ذلك لا يوجد للغاز أي سوق محددة، وتتألف سوقه من سلسلة من أسواق فرعية إقليمية ذات صلات ضعيفة جداً فيما بينها، وعلاوة على ذلك لا يوجد للغاز سوق مستخدم نهائي واضح المعالم يمكن أن يهيمن عليها وينافس أنواع الوقود الأخرى في كل الاستعمالات الرئيسية، سواء أكانت توليد الطاقة أم التدفئة المحلية أم استخدامات الطاقة الصناعية أو الصناعات البتروكيماوية، ولذلك فإن طبيعة سوق الغاز في كل منطقة تأثرت بقوة ببنية تجمع سوق الطاقة برمتها في كل منطقة وبالبنية التحتية القائمة للغاز وبالآفاق الممكنة لتوسعها المستقبلي.

وتعني التكلفة العالية للبنية التحتية، على الأقل في المراحل الأولى لتطور السوق، أن العقود الطويلة الأجل كانت تتجه نحو الهيمنة، وبالنسبة للتكلفة الثابتة لمشروعات الغاز فهي كبيرة مقارنة بالتكاليف غير الثابتة لمشتريات الغاز ونقله، وبالنتيجة فقد احتاجت العقود الطويلة الأجل إلى نقل بعض أعباء التكلفة الثابتة وتحميلها المستهلك، وهو ما يساعد بالتالي على جعل المشروعات قادرة على الاستمرار من الناحية التجارية، وبالفعل فإن الوضع الصعب الناجم عن متوسط التكاليف الثابتة العالية ومتوسط التكاليف الحدية المنخفضة هو المسألة الرئيسية في برامج التحرير ورفع القيود، والتوازن الذي يجب التوصل إليه هو التوازن بين خلق ضغوط تنافسية كافية للسوق القصيرة الأجل من دون المخاطرة بحوافز الاستثمار الطويل الأجل، فإذا كان التوازن سليماً فإن التكاليف والأسعار تميل إلى الانخفاض، وإذا لم يكن التوازن سليماً فإنه عندئذ ستوجد إمكانية للضغط على قدرات المنتجين لتلبية الطلب، ويمكن أن ترتفع الأسعار بصورة عالية جداً لفترات طويلة قبل أن تدخل استثمارات جديدة إلى هذا المجال.

لقد كان للتغيرات في سوق الطاقة الأوروبية أثر عميق على التطورات المتعلقة بالغاز، فحتى نهاية القرن العشرين منع الغاز من دخول سوق توليد الطاقة، كأمر واقع، بقوة الإجراءات التوجيهية للاتحاد الأوروبي، ومع زوال القيود جاء كل النمو في الطلب في أسواق الطاقة، حيث أصبح الغاز الآن ينافس الفحم بشكل مباشر في معظم الدول الرئيسية الكبرى، وعلاوة على ذلك حدث تحرير الغاز بالتزامن مع تحرير الكهرباء، الأمر الذي أدى إلى إنتاج بنية، حيث أصبحت السوقان متداخلتين بصورة متزايدة، ويسعى الباحث في هذا الفصل إلى عزل المسارات الرئيسية للتجربة الأوروبية في مجال التغير البنيوي والتشريعي في صناعة الغاز.

وفي السنوات الأخيرة غيّر عاملان رئيسيان الواقع الأوروبي باتجاه بنية مادية وتنظيمية أوروبية عامة، هما البنية التحتية، والتحول من قضايا تنظيم سوق الغاز إلى أجندة الاتحاد الأوروبي الأشمل، إلى جانب قضايا سوق الكهرباء، ووجود لجنة الاتحاد الأوروبي كمحفز للتغيير التشريعي، رغم كونها بطيئة وجزئية.